جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثالثة تاريخ عام
مقياس الثورة التحريرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس الخامس: التنظيم السياسي للثورة التحريرية (على المستوى الداخلي والخارجي)
تمهيد
1) التنظيم السياسي خلال الفترة 1954-1956.
2) التنظيم السياسي بعد مؤتمر الصومام 1956.
أ) على المستوى الداخلي:
1-التنظيم المؤسساتي:
2-التعبئة الجماهيرية:
3-العمل الإعلامي والدعائي للثورة:
ب) على المستوى الخارجي:
استنتاج.

تمهيد

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في 1954، لم يكن هناك برنامج مسطر على المدى البعيد بحيث يفضي إلى التحكم في مسار الثورة الجزائرية، ويضع الخطوط الكبرى للإدارة المحلية، ويحدد العلاقات المختلفة فيما بين عناصرها، ويسطر الطريق النضالي الشاق الطويل على الصعيدين الوطني والدولي معا. لذا كان لابد من التفكير في وضع مخطط تنظيمي محكم، لاستمرار هذه الثورة من جهة ولتنظيمها سياسيا وإداريا من جهة أخرى[1].

1)التنظيم السياسي خلال الفترة 1954-1956.

في الواقع لم يحدث تغيير يذكر في التنظيم السياسي لما تمّ اعتماده أثناء الإعداد لاندلاع ثورة التحرير إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام 1956؛ من خلال اعتماد الواجهتين جبهة التحرير الوطني سياسيا وجيش التحرير الوطني عسكريا. وكذا اعتماد تنظيم ثوري يقسم البلاد إلى خمسة مناطق مع اعتماد لامركزية التسيير في اتخاذ القرارات. مع وجود هيئة تنفيذية للثورة في الخارج بمهام متعددة في مختلف الميادين السياسية والإعلامية والدبلوماسية واللوجستية.

2)التنظيم السياسي بعد مؤتمر الصومام 1956.

لقد انبثق عن مؤتمر الصومام برنامج سياسي شامل حيث رسم ميثاق وطني مركز مسطر ومخطط محكم تناول الخطوط العامة لمختلف جوانب ثورة التحرير سياسيا وعسكريا وإعلاميا ودبلوماسيا في الداخل والخارج "ومضت الثورة الجزائرية على نهج هذا البرنامج الثوري إلى أن وضعت الحرب أوزارها"[2].

أ)على المستوى الداخلي:

1-التنظيم المؤسساتي:

مما انبثق عن مؤتمر الصومام هو هيكلة الثورة الجزائرية وتنظيمها، والذي شمل بالخصوص تكريس مبدأ القيادة الجماعية ومركزية القرار من خلال تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية. كانت هذه المؤسسة أعلى هيئة نظامية في الثورة الجزائرية، فهي المخوّلة أن تقرر الحرب أو السلم. يضاف إلى ذلك تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ حيث كانت بمثابة الجهاز التنفيذي. بالإضافة إلى إنشاء نظام الولايات العسكرية الست، وتحديد صفات

[1] عبد المالك مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، ص53.
[2] **المرجع نفسه**، ص20.

المسؤولين الذين يشرفون عليها وكذا هيئة المجلس الذي يسيرها باعتماد التقسيم التنظيمي الأول مع تعديلات طفيفة[1].

إن الإدارة الجماعية تعد إحدى أهم مبادئ الثورة فيجب على جميع هيآت الثورة إتباعها بصفة مدققة[2]. كما أن تكريس مبدأ القيادة الجماعية وتجنب العشوائية والزعامة الفردية، يتّضح هنا من خلال بناء مؤسسات ثورية قادرة على إدارة الصراع من خلال مركزية التسيير المجسّدة في تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ[3]. كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمثابة البرلمان أو "بصفة أكثر دقة اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، حيث كان هو الذي يعد سياسة ج.ت.و وكان الوحيد المؤهل بصفة خاصة لإقرار الحرب أو السلم، الشيء الذي يعني بوضوح انه الوحيد الذي يمكنه البت في وقف إطلاق النار"[4].

فيما يتعلق بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية "فمن الواضح أن المؤتمرين قد أرادوا ترسيخ لوحدة بصفة نهائية داخل جبهة التحرير الوطني حيث ذابت كل النزاعات". ويشمل ذلك كل المنظمات والأحزاب الجزائرية[5].

يجتمع المجلس الوطني للثورة مبدئيا مرّة في العام، بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ، كما يمكن أن يكون هذا الاجتماع بطلب من نصف أعضائه زائد واحد، فهو المخول وحده بأمر وقف النار أو الدخول في مفاوضات[6].

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعد المسؤول عن توجيه السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني. أما لجنة التنسيق والتنفيذ فتمثل هيئة أركان الحرب العامة وتتمتع تحت إشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية[7].

تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني الذي يعد الهيئة السياسية العليا للثورة الجزائرية. فهي بمثابة مجلس حرب حقيقي؛ تقود وتوجه جميع فروع الثورة الجزائرية؛ عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا كما أن قادة الولايات السياسيون والعسكريون يخضعون لها. ويتّضح من خلال تحديد اختصاصها كما ورد في ميثاق الصومام أنّها تقوم مقام الحكومة، حيث تمثل السلطة التنفيذية في حين يمثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية السلطة التشريعية[8]. أما لجنة التنسيق والتنفيذ فكانت "أكثر من مكتب سياسي حيث كانت ديوان حرب حقيقي ومتمكن من كل السلطات السياسية والعسكرية في الفترات الفاصلة بين جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية. فلأول مرّة نجد أن سلطة ج.ت.و نفسها منسقة ومركزة في هيئة محددة بوضوح. ولم يعد هناك ما قد يثير أي تشابك أو تشتت في السلطات، فالثورة الجزائرية لها الآن طليعة على رأسها، يعرفها الكل، ومتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ"[9].

" للجنة التنسيق والتنفيذ سلطة الإشراف على كلّ أجهزة الثورة، وتحت إمرتها لجان مختصة. أما المناطق الريفية فموكلة إلى جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة أعضاء بينهم رئيس. وتهتم هذه الجمعيات بالأحوال المدنية، والشؤون القضائية والإسلامية، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة"[10].

من صلاحية لجنة التنسيق والتنفيذ مراقبة كل نشاطات هيكل الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي، كما أن أعضائها لهم سلطة مراقبة الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية..الخ. وبناء على ذلك فان قادة الولايات ملزمون بتقديم قرارات عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية كل ثلاثة أشهر لهذه اللجنة[11].

*نجاح المؤتمر في قرار تقسيم البلاد إلى ولايات ومناطق وقسمات بحيث سمح لكلّ قيادة بتنظيم نفسها والتحكم في أوضاعها وتحدياتها.

---

[1] نفسه، ص55.
[2] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص346.
[3] نفسه، ص358.
[4] سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2007، ص 30.
[5] نفسه، ص 31.
[6] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 154.
[7] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص355.
[8] عبد المالك مرتاض، **المرجع السابق**، ص71.
[9] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 30.
[10] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 155.
[11] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص356.

*الخروج بقيادة وطنية موحدة في ثوب المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.
*الخروج بوثيقة سياسية عبّر عنها توجهات الثورة وسياستها وأهدافها في كلّ المجالات الآتية والآفاق المستقبلية كانت بمثابة الدستور الذي نظّم مختلف شؤون ثورة التحرير الجزائرية[1].
لقد رسخت وثيقة الصومام مبادئ هامة منها:
* مبدأ القيادة الجماعية ونبذ الزعامة الفردية.
* وضوح الغاية وهي الاستقلال الوطني، مع وضوح الوسائل المستخدمة للوصول إليه مما لا يسمح بوجود التأويلات المختلفة.
* التمسك بمبدأ الاعتماد على النفس الذي كان له تأثير هام في تطور ثورة التحرير، فاعتمادها على إمكانياتها الخاصة والذاتية قد جنبها التعرض للضغوطات والمساومات من مختلف المحاور[2].
وبشكل عام يمكن القول بأنّ وثيقة الصومام قد أكدت على أن الكفاح المسلح يبقى مستمرا وان كل الطاقات الوطنية يجب أن تجنّد لدعمه وتطويره بمختلف الوسائل إلى أن تتحقق الأهداف التالية:
*الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزّأ.
*الاعتراف بالسيادة الوطنية على كافة الميادين برفض كلّ أشكال الاستقلال الذاتي.
*الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري[3].
إن الشروط السياسية العسكرية التي رسمتها الثورة لتوقيف القتال كانت واضحة وصريحة منذ بداية اندلاعها وبعد تطورها لاحقا؛ وهي:
*الاعتراف بالأمة الجزائرية ووحدتها التي لا تتجزأ، بدفن خرافة الجزائر فرنسية.
*الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والدبلوماسية.
*إطلاق سراح جميع الجزائريين والجزائريات الموقوفين والمنفيين منذ بداية الثورة وبعدها.
*الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بوصفها المنظمة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، والتي تملك لوحدها صلاحية التفاوض باسمه[4].
كان تركيز الثورة داخليا لتحقيق العديد من الغايات منها:
*تحرير الجماهير الشعبية من الخوف حيث أعادت الثقة بالنفس للجماهير الجزائرية، وأزاحت عنها عقدة مخافة الاستعمار الذي لا يهزم، وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة؛ من خلال التأكيد على فعالية قوة وطنية صغيرة وموحدة في بثّ الرعب بين صفوفه.
*وجود فعالية في التنظيم الشعبي المحكم من خلال تواجد خلايا ثورية تسعى إلى تنظيم الأفراد وتوجيههم بما يخدم مصالح الثورة وأهدافها[5].
*تجسيد الديمقراطية الشعبية من خلال المجالس الشعبية التي تنبثق من القاعدة وتجسد القيادة الجماعية لكل قرية جزائرية.
*خلق تعاون وتناغم بين سكان الأرياف والمدن مع وحدة الهدف والغاية والمصير؛ من خلال القضاء على الفوارق بين مختلف الأطياف (المثقفين، الفلاحين العمال، المهندسين، التجار..الخ).
*مشاركة المرأة الجزائرية في خدمة الثورة وقضية الوطن الجزائري المصيرية؛ من خلال ما تقدمه من دور وتضحيات في سبيله.
*تكوين جيش شعبي وثوري يعبّر عن إرادة الأمة في مواجهة الهيمنة الاستعمارية الأجنبية[6].

2-التعبئة الجماهيرية:

تهدف هذه العملية إلى حشد واستنفار مختلف فئات الشعب وتعبئته ضمن منظومة الكفاح الثوري بمختلف أشكاله. وضمن هذا الإطار نتذكر مقولة الشهيد العربي بن مهيدي "ارم بالثورة إلى الشارع تحتضنها الجماهير".

---

[1] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص ص 151-152.
[2] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص360.
[3] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص49.
[4] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص350.
[5] نفسه، ص363.
[6] نفسه، ص364.

كما يردد زعيم الثورة الشيوعية في الصين مأو تسي تونغ مقولته الشهيرة "الثورة أسماك مياهها الجماهير الشعبية". على المستوى السياسي تقرّر تنظيم الشعب وتوجيهه، وكذا إنشاء مصالح للدعاية والإعلام[1].

كسبت ج.ت.و معركة تعبئة الجماهير من خلال تأسيس ما يعرف بالمجالس الشعبية وتجنيدها ضمن العملية الثورية، وفي نفس الوقت تكون الثورة بديل للسلطات الاستعمارية لذا نجحت في تعميق القطيعة بين الشعب وإدارة الاحتلال الفرنسي[2].

وتأكيدا لتأثير هذه السياسة عمليا؛ ورد في جريدة المقاومة الجزائرية نقلا عن صحفي فرنسي قام بإجراء تحقيق في الولاية الثانية ما يلي"إن الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها الخاصة إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو خلية لا يقدم إليها أحد وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها، مما اضطرّهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية"[3]. وضمن هذه النقطة نجد بان مؤتمر الصومام قد اتّخذ موقفا صارما من فكرة التعامل مع السلطات الاستعمارية، هذا التعامل الذي شكّل وسيلة قوة للاستعمار الفرنسي وأسلوب ماكر لبعض الانتهازيين مع محاولات الاستعمار لعب ورقة الإصلاحات ضمن سياسة فرّق تسد[4].

فيما يتعلق بتوحيد التنظيم السياسي عمل قادة الثورة على تقنين وتوسيع وتعميم قواعد التنظيم السياسي المعمول بها من قبل مختلف مناطق الثورة. من بينها تحديد الأدوار التي يقوم بها كلا من المحافظين السياسيين والمجالس الشعبية وهي كالآتي:

*تنظيم وتثقيف الشعب.
*الإدارة والأخبار والتوحيد.
*الحرب النفسية.
*العلاقة مع الشعب.
*العناية بالأقلية الأوروبية.
*العناية بمساجين الحرب.
*إعطاء الرأي في جميع برامج النشاطات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

أما بخصوص المهام التي حددها قادة الثورة للمجالس الشعبية فهي عديدة، مع العلم أنّ هذه المجالس تتشكل عن طريق الانتخابات الديمقراطية من طرف سكان القرى والدواوير والمشاتي منها:

*السهر على الأمن بواسطة الشرطة أو الدرك.
*السهر على رفع معنويات المواطنين بمختلف الوسائل كالاجتماعات، تبليغ أوامر الجبهة، توزيع مناشير وجرائد.
*رعاية أسر المجاهدين والشهداء والمعتقلين والمنكوبين[5].
*جمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة.
*فصل الخصومات التي قد تنشب بين المواطنين وعادة ما يلجأ الى فقيه وامام القرية في ذلك.
*تنظيم التعليم الابتدائي وتعيين المعلمين.
*تنظيم التموين ومحاربة الاحتكار.
*تنظيم التعاون (التويزة) في أوقات الحرث والبذر والحصاد.
*ترتيب الحالة المدنية للمواطنين.
*التصدي لدعايات العدو.
*تنظيم الحراسة وإيجاد مراكز الاتصال على مختلف الطرق التي يملكها المجاهدون.

وهكذا نرى بأنّ المجالس الشعبية تعتبر العين التي يرى بواسطتها جيش التحرير الوطني كل ما يجري في الوطن ومختلف التحركات المشبوهة، والذي من شأنه دفع المواطن الجزائري للتضحية في سبيل نجاح قضيته

---

[1] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص55.
[2] الزبيري العربي، المصدر السابق، ص50.
[3] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق**، ص 158.
[4] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص361.
[5] نفسه ، ص348.

وثورته؛ مما يكرس فعلا كون ثورة نوفمبر 1954 هي ثورة الشعب الذي احتضنها ودافع عنها باستماتة. إن إستراتيجية الثورة متمسكة بمؤازرة الشعب الذي تعتبر الثورة منه واليه[1].

*** النشاط ضمن الاتحادات المختلفة.**

أ-تأسيس الاتحادات :

قبل تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 كانت توجد بالجزائر منظمة نقابية تعرف بـــ الكنفدرالية العامة للعمل، والتي كان عيسات ايدير(1913-1958) أحد المناضلين البارزين فيها. لكن بعد اندلاع الثورة تقرر تأسيس منظمة نقابية قوية يناضل خلالها العمال الجزائريين للدفاع عن حقوقهم، ويكونوا بذلك قوة من قوى الثورة الجزائرية وهذا ما حدث فعليا في 24 فيفري 1956 من خلال تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وقد انتخب عيسات أيدير كاتبا عاما له، لكن هذا الأخير تعرض للاعتقال والقمع والتعذيب بسبب نضاله واستماتته. وظل العمال الجزائريون يدافعون عن قضيتهم، ويتضح ذلك من خلال مشاركتهم في مختلف المظاهرات والإضرابات داخل الجزائر وفي فرنسا[2].

رغم أن الثورة الجزائرية قد بدأت في الأرياف، لكن توسعها نحو المناطق الحضرية سيسمح لها بالاستفادة من تموينها من طرف طبقة البرجوازية والتي تضم التجار والعمال والمهنيين والموظفين؛ فمن خلالها "تركز نظاما ماليا يسمح بإيداع الأموال، تحت غطاء التجار". ومن خلال نقابات عمال سكة الحديد ومستخدمي البريد، سوف تضبط عبرهم الاتصالات والاستخبارات[3].

لقد حيّا منهاج الصومام الاتحاد العام للعمال الجزائريين الفتي النشأة وبارك تخلصه من الوصاية الاستعمارية، حيث أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الاتحاد وشحن عزائم المنخرطين فيه لتقوية روح الكفاح في ميدانه دون تمييز ديني أو عرقي وتدعيم الثورة المسلحة بمختلف الوسائل المادية والمعنوية من أجل القضاء على الاستعمار الفرنسي. كما أوصى أيضا بأن تعتمد الثورة على جميع فئات الشعب الجزائري من مثقفين وأصحاب مهن حرة وتجار وصناع بأن ينفعوا الثورة كل من مكان عمله وتخصصه، مع إبراز أهمية الحركة النسائية في تدعيم الكفاح المسلح[4].

هذا بالإضافة لنشاط الطلبة المسلمين الذي سبق لهم تأسيس اتحادهم في 8 جويلية 1955؛ ثم لاحقا أعلنوا إضراب 19 ماي 1956 وأعلنوا التحاقهم بالكفاح المسلح ومغادرتهم مقاعد الدراسة. مع تفعيل نشاط الكشافة الإسلامية.

*** تنظيم المظاهرات والإضرابات.**

إن تاريخ كفاح الشعب الجزائري مرتبط أشد الارتباط بهذه المظاهرات، من خلال خروج الناس إلى الشوارع حيث يجمعهم هدف واحد للتعبير عن مطالبهم[5].

إن الإضراب في مفهومه لا يختلف عن المظاهرات، وللإضراب في الحركة الوطنية الجزائرية أهمية كبيرة. ولعل أهم إضراب خلال ثورة التحرير الوطني هو إضراب جانفي-فيفري 1957 والذي دام أسبوعا كاملا شارك خلاله مختلف فئات الشعب بمال في ذلك العمال حيث شلّوا الحركة الاقتصادية، وكذا إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 حيث قرّر خلاله الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مقاطعة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، ليعلن بعدها الاتحاد الالتحاق بثورة التحرير الوطني. إن هذه الإضرابات في مختلف فئات الشعب قد أثبتت شعبيتها؛ عمال، طلبة، فلاحين، نساء...الخ. إن هذه الإضرابات في مختلف فئات الشعب قد أثبتت شعبيتها؛ عمال، طلبة، فلاحين، نساء...الخ[6]. ومن هذه الإضرابات السياسية أيضا إضرابات الجوع التي كان المعتقلون السياسيون يقومون بها تضامنا مع إخوانهم واحتجاجا على سوء المعاملة[7]. وكذا إضراب الطلبة الجزائريين ومقطعتهم مقاعد الدراسة في 19 ماي 1956. وإضراب الثمانية أيام في معركة الجزائر من 28 جانفي إلى 4

---

[1] نفسه ، ص349.
[2] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص63.
[3] محمد حربي، **المصدر السابق**، ص 157.
[4] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص352.
[5] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص77.
[6] نفسه ، ص ص 15-16.
[7] نفسه ، ص17.

فيفري 1957، بالإضافة إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وكذا مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في باريس بفرنسا.

3-العمل الإعلامي والدعائي للثورة:

التجنيد الإعلامي والدعائي الذي استفادت منه الثورة من توجهات مؤتمر الصومام 1956 حيث دعّم أكثر الحرب الدعائية المضادة للدعاية الفرنسية وتعميق الاهتمام أكثر بالجماهير ومحاربة سياسة الحرب النفسية والدعائية التي كانت تنتهجها الإدارة الاستعمارية.

حرصت الثورة إعلاميا للرد على ادعاءات الفرنسيين لدى الرأي العام في الداخل والخارج؛ بأنّ ثوار جبهة التحرير الوطني خارجون عن القانون ومجرد عصابة و"فلاقة" للإساءة إلى صورتهم[1].

في ديسمبر 1956 استطاعت ج.ت.و من الحصول على جهازين كبيرين من القواعد الأمريكية في المغرب من النوع الذي يستعمل في ربط وحدات الجيش الكبيرة على المسافات البعيدة، بعد إدخال تعديلات على هذين الجهازين تحول استعمالهما إلى مجال البث الإذاعي[2].

ومن هنا بدأت إذاعة الجزائر تبث برامجها تحت عنوان "هنا إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر". لقد مكنت هذه الإذاعة القيادة الثورية من التواصل مع شعبها في المدن والأرياف في مواجهة الحرب الدعائية الفرنسية، حيث كان لها صدى كبيرا لدى الجماهير، من خلال دعوتها للالتفاف حول ثورته وجبهته من خلال بث مختلف البرامج الحماسية وبلاغات القيادة الثورية السياسية والعسكرية[3].

كانت إذاعة الثورة الجزائرية السرية "صوت الجزائر" تذيع لمدة ساعة واحدة كل يوم بداية من الساعة العاشرة مساءا. حيث كان المذيع يردد دوما في بداية البث العبارة الشهيرة "صوت الجزائر يخاطبكم من قلب الجزائر". وكان المجاهدون والمناضلون يترقبون بث حصة صوت الجزائر بفارغ الصبر للاطلاع على أخبار الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية والدبلوماسية[4].

تناول أحمد بجاوي ضمن كتابه "السينما وحرب التحرير" معركة الصورة التي اعتمدتها ثورة التحرير بعد مؤتمر الصومام 1956؛ وكيف كانت رد على الدعاية الاستعمارية، حيث أدرك قادة الثورة "باكرا بأن الصورة التي يتحكم فيها الغزاة منذ مطلع الاحتلال ساهمت في هزيمتهم، وبالتالي كان عليهم اللجوء للصورة كسلاح لمحاربة الاستعمار"[5]. لذلك لم تدّخر الثورة بعد 1956 خاصة الحكومة المؤقتة جهدا من أجل فتح جبهة أخرى ثورية سلاحها الصورة وبندقيتها الكاميرا، من اجل إبراز معارك التحرير ودمار الاحتلال وقمعه الشرس وأوضاع اللاّجئين الصعبة للمجتمع الدولي.

ب)على المستوى الخارجي:

*إعطاء أهمية أكثر للعملية السياسية التي لم تأخذ حقّها مع بداية الثورة حيث كان الاهتمام أكثر بالعمل العسكري كأداة ثورية ضاربة، وهذا ما سيسمح للثورة بمكافحة الاستعمار الفرنسي في كافة الجهات عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا، مما سيساهم في تصاعد الضغوطات على الفرنسيين ودعم القضية الجزائرية وانتشارها في الداخل والخارج كقضية تحرر وطني.

أما على الصعيد الخارجي فعملت الثورة الجزائرية على تجسيد العديد من الخيارات والانجازات منها:

*كشف وفضح الموقف العدائي للأحزاب الفرنسية التقدمية والتي رغم تغنيها بمبادئ رنانة إلا أنّها كانت حريصة على الوجود الفرنسي في الجزائر وضرب ثورتها.

*تأثير ثورة التحرير على الحياة الفرنسية نفسها من خلال أحداث اضطرابات وشقاق بين شعبها خاصة مع تضاعف الضرائب لدفع فاتورة الحرب في الجزائر.

---

[1] نفسه ، ص46.

[2] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962**، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 2001، 21.

[3] نفسه ، 22.

[4] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص53.

[5] الموقع الالكتروني **بجريدة الخبر** file:///D:/السينما الثورية/الخبر-أحمد بجاوي يوقع "السينما وحرب التحرير".htm#sthash.oDNWsA8h.dpb

*تحطيم الاقتصاد الفرنسي وإضعافه حيث كانت فرنسا تنفق في حرب الجزائر حوالي مليارين من الفرنكات القديمة؛ بمعنى أنها كانت تنفق أربعة أضعاف ما كانت تنفقه على الحرب في الهند الصينية، يضاف إلى ذلك تعطل نشاط المعامل والمصانع بسبب تجنيد نصف مليون فرنسي في الجزائر[1].
*فقدان مصداقية الإدارة الفرنسية في الجزائر في التحكم بمجريات الأحداث.
*تحطيم أسطورة الجزائر الفرنسية بعد نجاح الجزائر في الحضور بلقاء باندونغ 1955 ضمن اجتماع الحركة الآفروآسيوية، ومناقشة قضية الجزائر لأول مرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1956.
*خلق سمعة طيبة للجزائر العربية المسلمة وقضيتها العادلة دوليا.
*انتشار مكاتب البعثات الخارجية للثورة الجزائرية وجبهة التحرير الوطني في العديد من بلدان العالم، مما أعطى دفعا دبلوماسيا فعالا لقضية الشعب الجزائري العادلة دوليا[2].
التمثيل الدبلوماسي خارجيا بهدف التعريف بقضية الجزائريين؛ من خلال إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958؛ وكان من أهداف الدبلوماسية الجزائرية فتتمثل فيما يلي:
1-الحصول على الدعم الفعّال لكفاح الشعب الجزائري.
2-السعي للحصول على مزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة.
3-العمل على عزل فرنسا دبلوماسيا[3].

استنتاج:

كرست ثورة التحرير الجزائرية تنظيما سياسيا متميّزا عرفت بداية تطبيقه مع اندلاع ثورة التحرير لكنّه نضج وتطور أكثر مع مؤتمر الصومام الذي رسم شكل التنظيم السياسي الذي ستسير عليه ثورة التحرير طيلة فترة حرب التحرير الجزائرية.

---

[1] بومالي أحسن، **المصدر السابق**، ص364.
[2] نفسه ، ص365.
[3] محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 566.